**محاضرات مادة النحو للمرحلة الثالثة للعام الدراسي(2015-2016)**

**الفصل الأول:الأسبوع الأول:**

تناولت فيه تعريف المفعول المطلق(المصدر),والعوامل النحوية التي تعمل فيه مثل المصدر والفعل واسم الفاعل واسم الفعل, ومواضع عمله وأحواله والخلاف النحوي بن النحويين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق, والألفاظ التي تنوبعنه,قال ابن عقيل تعريف المصدر:(الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ف قام يدل على قيام في زمن ماض ويقوم يدل على قيام في الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام في الاستقبال والقيام هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فإنه أحد مدلولي أمن,والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده نحو ضربت ضربا وسرت سير زيد وضربت ضربتين.

1. وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له)**,**
2. **العوامل التي تنصب المصدر.**

وهي أولا:المصدر,ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا.

ثانيا بالفعل نحو قولنا: ضربتُ زيداً ضرباً.

ثالثا:أو بالوصف نحو قولنا: أنا ضاربٌ زيداً ضرباً.

**الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق**.

اختلف النحويون في أيهما الأصل في الاشتقاق المصدر أو الفعل؟,ومذهب البصريين أنَّ المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلا لهذين انتخب أي المختار أنَّ المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف.

ومذهب الكوفيين أنَّ الفعل أصل والمصدر مشتق منه,وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل.

**الأسبوع الثاني: أغراض المفعول المطلق.**

تناولت فيه فوائد المفعول المطلق في الكلام,وإنما يأتي لفوائد ثلاث,وهي.

أحدها: أن يكون مؤكدا نحو قولنا: ضربتُ ضرباً,كقوله تعالى:(وكلم الله موسى تكليما).

الثاني: أن يكون مبيناً للنوع نحو قولنا: سرتُ سيرَ ذي رشد وسرتُ سيراً حسناً,ومنه قوله تعالى:(واهجرهم هجرا جميلا).

الثالث: أن يكون مبينا للعدد نحو قولنا: ضربتُ زيدا ضربةً, و ضربتُ زيدا ضربتين وضربتُ زيدا ًضربات.

الألفاظ التي تنوب عن المصدر,وهي ستة:-

1-قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر نحو جد كل الجد وكقوله تعالى: {فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ} وضربته بعض الضرب.

2-وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له.

3-كذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به.

4-وينوب عن المصدر أيضا نحو ضربته زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى: {لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ} أي لا أعذب العذاب

5-وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى: {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} .

6- والآلة نحو قولنا: ضربتُهُ سوطاً,والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه.

**تثنية المصدر وجمعه:-**

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول: ضربت ضربا وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع,وهو مذهب جمهور النحويين,وفي هذا نظر,إذ قد ورد تثنية المصدر وجمعه في المصدر المؤكد في فصيح الكلام.

وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح,وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين.

**الأسبوع الثالث: حذف عامل المصدر جوازا أو وجوبا:-**

يجوز عامل المصدر إذا دل عليه دليل في الكلام,ولكن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ووجوبا,فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا؟ والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين,وقول ابن المصنف: إن قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لأن حذف قولك: ضرباً زيداً مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتي ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لأن ضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لأنه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد,ومما يدل أيضا على أنَّ قولنا: ضرباً زيداً,ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أنَّ المصدر المؤكد لا خلاف في أنَّهُ لا يعملا واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا؟ والصحيح أنَّهُ يعمل, فزيداً في قولك:ضرباً زيداً,منصوب بضرباً على الأصح وقيل إنَّهُ منصوب بالفعل المحذوف,وهو "اضرب" فعلى القول الأول ناب ضربا عن اضرب في الدلالة على معناه وفي العمل وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

**مواضع الحدف وجوبا, يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع:**

1-: إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي نحو قولنا: قياماً لا قعوداَ أي قُمْ قياماً ولا تقعدْ قعوداً, والدعاء نحو قولنا: سقياً لك أي: سقاك الله,ومنه قول الشاعر:

**يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب**

**على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب**

**ـ الشاهد فيه قوله"** ندلا "نائب مناب فعل الأمر وهو اندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يا زريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر, لأنه إن جعل ندلا نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب والتقدير أندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منابه وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب نحو ضربا زيدا أي اضرب زيدا والله أعلم.

2-وكذلك: يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد علاك المشيب؟ أي أتتوانى وقد علاك .

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو قولنا:أفعل وكرامة أي وأكرمك,فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

3-يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه, كقوله تعالى:{حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ} فإما منا بعد وإما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فإما تمنون منا وإما تفدون فداء وهذا معنى قوله وما لتفصيل إلى آخره أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض.

4-: كذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا, فمثال المكرر زيد سيرا سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد إلا سيرا وإنما زيد سيرا والتقدير إلا يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير,فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا التقدير زيد يسير سيرا فإن شئت حذفت يسير وإن شئت صرحت به.

5- كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى نحو: لزيد صوت صوت حماروله بكاء بكاء الثكلى فـ "صوت" حمار مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهي لزيد صوت وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكي بكاء الثكلى,فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو: صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله.

**المصدر المؤكد لنفسه ولعامله:-**

أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره.

فالمؤكد لنفسه:الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب فعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتمل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدا أي فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصا فيه نحو أنت ابني حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا وسمي مؤكدا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره لأن قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى: أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نصا في أن المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لأنها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه.

**الأسبوع الرابع:- المفعول لأجله.**

تناولت فيه تعريف المفعول لأجله**,**وهو الذي يأتي لغرض أو لعلة,وذكرت شروط عمله عند النحويين,فالمفعول له:هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو قولنا: جُدْ شكراً, فشكراً مصدر وهو مفهم للتعليل, لأنَّ المعنى: جُدْ لأجل الشكر, ومشارك لعامله,وهو جد فى الوقت,لأنَّ زمن الشكر وهو زمن الجود,وفي الفاعل,لأنَّ فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر, وكذلك قولنا: ضربتُ ابني تأديباً, فتأديباً مصدر وهو مفهم للتعليل, إذ يصح أنْ يقع في جواب لمَ فعلتَ الضربَ؟, وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب إنْ وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعني المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل,فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن,ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتك اليوم للإكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لإكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد,وزعم قوم أنَّهُ لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب إكرام في المثالين السابقين.

**أحوال المفعول لأجله:**

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:

أحدها:أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة.

والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام.

والثالث:أن يكون مضافا.

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجز ولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الألف واللام بعكس المجرد,فالأكثر جره ويجوز النصب ف(ضربت ابني للتأديب) أكثر من:( ضربت ابني التأديب),ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف:

**لا أقعد الجبن عن الهيجاء**...**ولو توالت زمر الأعداء**

البيت فـ"الجبن" مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن ومثله قوله:

**فليت لي بهم قوما إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانا وركبانا**

**الشاهد في البيت الأول:** قوله " الجبن " حيث وقع مفعولا لاجله، ونصبه مع كونه محلى بأل وقد اختلف النحاة في جواز مجئ المفعول لاجله معرفا، فذهب سيبويه وتبعه الزمخشري إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد.

**والشاهد في البيت الثاني**: الشاهد فيه: قوله " الاغارة " حيث وقع مفعولا لاجله منصوبا مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لاجله لا يكون إلا نكرة، وادعاؤه أن أل في " الاغارة " ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الاصل فلا يلتفت إليه,وبما قيل: إنه لا شاهد في البيت، لان الاغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولا لاجله.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول:(ضربت ابني تأديبه ولتأديبه),وهذا قد يفهم من كلام المصنف,لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أنَّ المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} ومنه قوله:

**وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما**

الشاهد فيه: قوله " ادخاره " حيث وقع مفعولا لاجله منصوبا مع أنَّهُ مضاف للضمير ولو جره باللام فقال " لادخاره " لكان سائغا مقبولا، وهو يردُّ على الجرميِّ الذي زعم أنَّ المفعول لاجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل،وما زعمه من أنَّ إضافة المفعول لاجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

**الأسبوع الخامس**:**المفعول فيه وهو المسمى ظرفا.**

قال ابن مالك :

**الظرف وقت أو مكان ضمنا ... في باطراد كهنا امكث أزمنا**

عرَّف المصنف الظرف بأنَّهُ: زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكث هنا أزمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى امكث في هذا الموضع وفي أزمن.

واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا نحوقولنا:يوم الجمعة يوم مبارك, ويوم عرفة يوم مبارك, والدار لزيد,فإنهُ لا يسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل.

واحترز بقوله باطراد من نحو: دخلتُ البيتَ, وسكنتُ الدارَ, وذهبتُ الشأمَ فإن كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطردا,لأنَّ أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشأم في المثل منصوبة على الظرفية,وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأنَّ الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد,هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر,لأنَّهُ إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لأن المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله باطراد ليخرجها فإنها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم,وقال ابن مالك:

**فانصبه بالواقع فيه: مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا**

**عوامل نصب المفعول فيه :**حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ما وقع فيه, وهو المصدر نحو قولنا:عجبتُ من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الأمير,أو الفعل نحو قولنا:ضربتُ زيداً يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو قولنا:(أنا ضارب زيدا اليوم عندك),وظاهر كلام المصنف أنَّهُ لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر,وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصفالناصب له إما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال متى جئت؟ فتقول يوم الجمعة وكم سرت؟ فتقول:فرسخين,والتقدير :جئتُ يومَ الجمعة, وسرتُ فرسخين,أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة نحو قولنا:(مررتُ برجل عندك),أو صلة نحوقولنا:(جاء الذي عندك),أو حالا نحو قولنا:(مررت بزيد عندك),أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو قولنا:(زيد عندك وظننت زيدا عندك),فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر, لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة

**الأسبوع السادس :الظرف المبهم والظرف المختص:-**

قال ابن مالك:

**وكل وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلا مبهما**

**نحو الجهات والمقادير وما...صيغ من الفعل كمرمى من رمى**

يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو قولنا:سرتُ لحظةً وساعةً,أو مختصا إما فإضافة نحو قولنا:سرتُ يوم الجمعة,أو بوصف نحو:قولنا سرتُ يوماً طويلاُ,أو بعدد نحو قولنا:سرتُ يومين.

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما المبهم, والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد:تقول جلستُ فوق الدار, وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر نحو قولنا: مجلس زيد ومقعده,فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قولنا:قعدتُ مقعدَ زيدٍ,وجلستُ مجلسَ عمروٍ,فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو قولنا:جلستُ في مرمى زيد, وهو مذهب جمهور النحويين,فلا تقول جلستُ مرمى زيد إلا شذوذا,ومما ورد من ذلك قولهم: هو مني مقعدَ القابلة ومزجرَ الكلب ومناط َالثريا,أي:كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا,ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي,وإلى هذا أشار بقوله:

**وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ... ظرفا لما في أصله معه اجتمع**

أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة جلست ب مجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس.

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد,وظاهر كلامه أيضا أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل,وإذا تقرر أن المكان المختص وهو ما له أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن ونصب الشأم مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم واختلف الناس في ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على إسقاط حرف الجر والأصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

**الظرف المتصرف وغير المتصرف:**

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفا وغير ظرف كـ"يوم" و"مكان"فإنَّ كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو قولنا:سرتُ يوماً, وجلستُ مكاناً,ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك.

**وغير المتصرف**:هو مالا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو سحر إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى:(إِلاَّ آلَ لُوطٍ نجيناهم بسحر) وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلا ظرفا,والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا ب من نحو خرجت من عند زيد ولا تجر عند إلا ب من فلا يقال خرجت إلى عنده وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ,

**قال ابن مالك:وقد ينوب عن مكان مصدر...وذاك في ظرف الزمان يكثر**

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والأصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر.

**الأسبوع السابع: المفعول معه.قال ابن مالك:**

**ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعه**

**بما من الفعل وشبهه سبق ...ذا النصب لا بالواو في القول الأحق**

المفعول معه:هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه,فمثال الفعل كقولنا:سيري والطريقَ مسرعةً,أي:سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري,ومثال شبه الفعل كقولنا:(زيد سائر والطريق), (وأعجبني سيرك والطريق),فالطريق منصوب بسائر وسيرك.

وهناك خلاف نحوي بين النحاة,وهو ما الناصب للمفعول معه,فزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح,لأنَّ كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر وإنما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام,ويستفاد من قول المصنف في نحو:(سيري والطريق مسرعة) أنَّ المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين,وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق أنَّ عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول: والنيلَ سرتُ وهذا باتفاق أما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه.

**نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهامتين :**

**قال ابن مالك :**

**وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب**

حق المفعول معه أنْ يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من كلام العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل,نحو قولنا:( ما أنت وزيدا**),**وقولنا:(كيف أنت وقصعةً من ثريد) فخرجه النحويون على أنَّهُ منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيداً,وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان ب( كان) المضمرة.

**النصب على المعية أو النصب على العطف.**

**قال ابن مالك:**

**والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق**

**والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل تصب**

الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أولا,فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف,فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد كالأخوين فرفع زيد عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لأن العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه,وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك, لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على إضمار فعل يليق به كقوله:

**علفتُها تبناً وماءً باردا**.**.. حتَّى غدتْ همَّالةً عيناها**

فماء منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به والتقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى:{فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم, لأنَّ العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم, أو منصوب بفعل يليق به والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم, الشاهد فيه قوله " وماء " فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال " علفتها ماء " ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على" علفتها " والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن " علفتها " معنى " أنلتها " أو " قدمت لها " ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

**الأسبوع الثامن: أحكام الاستثناء.**

**قال ابن مالك:**

**ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب**

**إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع**

حكم المستثنى بـ "إلا" النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب(غير المنفي) سواء كان متصلا والمقصود بالمتصل نحو قولنا:(قام القوم إلا زيدا,وضربتُ القوم إلا زيدا,ومررتُ بالقوم إلا زيدا),هو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه, نحو قولنا:(وقام القومُ إلا حماراً, وضربتُ القومَ إلاحماراً،ومررتُ بالقومِ إلا حماراً),فزيداً في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حماراً,واختلف النحويون في الناصب للمستثنى والصحيح من مذاهب النحويين في رأي ابن عقيل أنَّ الناصب له الفعل ما قبله بواسطة (إلا),واختار المصنف في غير هذا الكتاب أنَّ الناصب له (إلا) وزعم أنَّهُ مذهب سيبويه,وهذا معنى قوله ما استثنت إلا مع تمام ينتصب أي أنَّهُ ينتصب الذي استثنته إلا مع تمام الكلام إذا كان موجبا.

**أحوال المستثنى الإعرابية:**

1-المستثنى المتصل التام المثبت,ونعني بالتام وجود المستثنى منه في الكلام وجب نصب المستثنى نحو قولنا:قام القومُ الا رجلاً,ورأيت القومَ الا رجلاً,ومررتُ بالقوم الا رجلاً.

1. المستثنى التام المنفي,ويكون حكم المستثنى جواز النصب على الاستثناء,أو تابعا لما قبله على البدل رفعاً ونصباً وجراَ,فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي,أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا,والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله,وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله,فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء,وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنَّهُ بدل من متبوعه,وذلك نحو قولنا:(ماقام أحدٌ إلا زيدٌ) ونقول:(وما قام أحدٌ إلا زيداً),(ولا يقم أحدٌ إلا زيدٌ),ونقول:(ولا يقمْ أحدٌ إلا زيداً), ونقول:(هل قام أحدٌ إلا زيدٌ؟), ونقول:(هل قام أحدٌ إلا زيداً),ونقول:(ما ضربتُ أحداً إلا زيداً),(ولا تضرب أحداً إلا زيداً),(وهل ضربت أحداً إلا زيداً؟) فيجوز في (زيدا) أن يكون منصوبا على الاستثناء, وأن يكون منصوبا على البدلية من (أحد),وهذا هو المختار, وتقول ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ, وإلا زيداً, ولا تمررْ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً,وهل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ؟ وإلا زيداً,وهذا معنى قوله" وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل أي اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

4-الاستثناء المنقطع:يكون واجب النصب سواء أكان المستثنى مثبتاً أم منفياً,وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب,فتقول:(قام القومُ إلا حماراً),ونقول:(ما قام القومُ الا حماراً), ولا يجوز الإتباع فلا يجوز أن نقول:(ما قام القومُ الا حمارٌ),وأجازه بنو تميم الإتباع على البدلية,فتقول:(ما قام القومُ إلا حمارٌ),ونقول أيضا:(وما ضربتُ القومَ إلا حماراً),ونقول:(وما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ),وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم,وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه,فمعنى البيتين أنَّ الذي استثني ب(إلا) ينتصب إنْ كان الكلام موجباً,ووقع بعد تمامه, وقد نبَّهَ على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك,وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منقطعا, وهذا معنى كلام المنصف:وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم,وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع**.**

**الأسبوع التاسع:وجوب النصب اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه.**

اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو قولنا:(قام إلا زيدا القومُ), وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول:(ما قام إلا زيداً القومُ),ومنه قول زيد بن كميت الأسديُّ:

**فمالي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... ومالي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ**

وقد روي رفعه فتقول:(ما قام إلا زيدٌ القومُ), قال سيبويه: حدثنييونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي إلا أخوك ناصر وأعربوا الثاني بدلا من الأول على القلب لهذا السبب ومنه قوله:

**فإنَّهم يرجونَ مِنْهُ شفاعةً ... إذا لم يَكُنْ إلا النبيِّونَ شَافِعُ**

فمعنى البيت إنه قد ورد في المستثنى المتقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الرفع,وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام إلا زيد القوم ولكن المختار نصبه,وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام إلا زيدا القوم.

**المستثنى المفرغ:**

المقصود بالمستثنى المفرغ هو أن المستثنى فرغ من جملة الاستثناء لتلقي العامل من المستثنى منه المحذوف في الكلام,فيعرب المستثنى بحسب موقعه من الجملة,إذا تفرغ سابق إلا لما بعدها أي لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد إلا معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلا قبل دخولها وذلك نحو قولنا:(ما قامَ إلا زيدٌ),( وماضربت إلا زيداً),(وما مررتُ إلا بزيدِ) فزيدٌ فاعل مرفوع ب(قام), وزيداً منصوب ب(ضربتُ) وب(زيد) متعلق ب(مررت) كما لو لم تذكر "إلا",وهذا هو الاستثناء المفرغ (1) ولا يقع في كلام موجب (2) فلا: تقول ضربت إلا زيدا.

**تكرار المستثنى:**

إذا كررت المستثنى إلا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير توكيد الأولى, وهذا معنى إلغائها, وذلك في البدل والعطف نحو قولنا:( ما مررت بأحدِ إلا زيدٍ إلا أخيك) ف(أخيك) بدل من (زيد),ولم تؤثر فيه إلا شيئا أي لم تفد فيه استثناء مستقلا,وكأنك قلتَ:( ما مررت بأحد إلا زيدٍ أخيك) ومثله:( لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا),والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا,فالعلا بدل من الفتى وكررت إلا توكيدا, ومثال العطف نحو قولنا:(قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا ),والأصل إلا زيداً وعمراً, ثم كررت إلا توكيدا ومنه قوله:

**هل الدهر إلا ليلة ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غيارها**

الشاهد فيه: قوله " وإلا طلوع الشمس " حيث تكررت " إلا " ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة " إلا " في هذا = والأصل وطلوع الشمس وكررت "إلا" توكيدا,وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

**مالك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمه وإلا رمله**

الشاهد فيه: قوله " إلا رسيمه وإلا رمله " حيث تكررت " إلا " في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت. والأصل: إلا عمله رسيمه ورمله ف رسيمة بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمه وكررت إلا فيهما توكيدا.

قال ابن مالك :وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع

في واحد مما بإلا استثني ... وليس عن نصب سواه مغنى

إذا كررت إلا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ,فإن كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفريغ إلى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بإلا وانصب الباقي,فلا يخلو إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت,وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما با قيها فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا ف زيد بدل من أحد وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف لم يفوا إلا امرؤ إلا علي فامرؤ بدل من الواو في يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير إلى آخره أي وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا وإن كان غير موجب فجيء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى وانصب الباقي,ومعنى قوله: وحكمها في القصد حكم الأول أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الجميعمخرجون وفي قولك ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا الجميع داخلون.

**الأسبوع العاشر: الاستثناء ب(غير) و(سوى),و(ليس),و(لايكون).**

استعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو (غير) و(سوى وسوى وسواء),ومنها ما هو فعل وهو (ليس) و(لا يكون) ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو (عدا وخلا وحاشا) وقد ذكرها المصنف كلها,فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع إلا فتقول:( قام القوم غيرَ زيدٍ) بنصب (غير),كما تقول:( قام القوم إلا زيداً) بنصب زيد ,وتقول:( ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ) و(غيرُ زيد) بالإتباع والنصب والمختار الإتباع,كما تقول:( ما قام أحدٌ إلا زيد ولا زيدا),وتقول:(ما قام غيرُ زيدٍ فترفع (غير) وجوبا كما تقول:(ما قام إلا زيدٌ) برفعهوجوبا وتقول:ما قام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بني تميم والإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك:( ما قام أحدٌ إلا حمارٌ ,وإلا حماراً),وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفارسي في شرحه للشاطبية,ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا فإذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر,واختار المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير: من الرفع والنصب والجر,ومنه قول الشاعر:

**ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا**

الشاهد فيه: قوله " من سوائنا " حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر, ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

قال ابن مالك: **واستثن ناصبا بليس وخلا ... وبعدا وبيكون بعد لا**

أي:استثن بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيدا ف زيدا في قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم التقدير:ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفي قولك خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا,ونبه بقوله: وب(يكون) بعد لا وهو قيد في يكون فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون, وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو لم وإن ولن ولما وما.

**الاستثناء ب(عدا وخلا وحاشا).**

المستثنى بعد هذه الأدوات الثلاث يجوز فيه وجهان من الإعراب:

الأول: الجر على أنها حروف جر أي: إذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما إن شئت فتقول:( قام القومُ خلا زيدٍ وعدا زيدٍ) فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ سيبويه الجر بهما,وإنما حكاه الأخفش فمن الجر ب(خلا) قوله:

175 - خلا اللهَ لا أرجو سواك وإنَّما ... أعدُّ عيالي شعبةً من عيالكا

الشاهد فيه: قوله " خلا الله " وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة: أما الاول فحيث استعمل الشاعر " خلا " حرف جر، فجر به لفظ الجلالة,ومن الجر بعدا قوله: **تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور**

**أبحنا حيهم قتلا وأسرا ... عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ**

الشاهد فيه: قوله " عدا الشمطاء " حيث استعمل " عدا " حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم 175 السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

فإن تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول:( قام القوم ماخلا زيدا), و(ما عدا زيدا), ف(ما) مصدرية, وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور,وأجاز الكسائي الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول:( قام القوم ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ),وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد,وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب,أي: إن جررت ب خلا وعدا فهما حرفا جر وإن نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه.

المشهور أن حاشا لا تكون إلا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف إلى أنها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول:( قام القومُ حاشا زيداً) و(حاشا زيدٍ),وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها ومنه قول بعضهم:( اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع), وقوله:

**حاشا قريشا فإن الله فضلهم ... على البرية بالإسلام والدين**

الشاهد فيه: قوله " حاشا قريشا " فإنه استعمل " حاشا " فعلا، ونصب به ما بعده, وقول المصنف: ولا تصحب ما معناه أن حاشا مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففي مسند أبي أمية الطر سوسي عن ابن عمر أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "أسامه أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة",وقوله:

**رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً ... فإنا نحنُ أفضلُهُم فِعَالا**

ويقال في حاشا حاش وحشا, الشاهد فيه: قوله: "ما حاشا قريشا " حيث دخلت " ما " المصدرية على " حاشا " وذلك قليل، والاكثر أن تتجرد منها.

**الأسبوع الحادي عشر: الحال.**

قال ابن مالك:**الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ ... مفهمٌ في حال كفردا أذهبُ**

عرف الحال بأنَّهُ:الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: فردا أذهب ف فردا حال لوجود القيود المذكورة فيه,وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فإنه تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته,وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل,وقول المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا: للدلالة على الهيئة.

شروط الحال: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة.

ومعنى الانتقال:ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيا.

وقد تجيء الحال غير منتقلة, أي وصفا لازما نحو دعوت الله سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله:

**فجاءت به سبط العظام كأنما ... عمامته بين الرجال لواء**

فـ"سميعا" وأطول وسبط أحوال وهي أوصاف لازمة, الشاهد فيه: قوله " سبط العظام " حيث ورد الحال وصفا ملازما، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا،وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

**ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف**

**كبعه مدا بكذا يدا بيد ... وكر زيد أسدا أي كأسد**

يكثر مجيء الحال جامدة فتؤول بالمشتق في ثلاثة مواضع,إن دلت على سعر نحو بعد مدا بدرهم, فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعته يدا بيد,أي مناجزة أو على تشبيه نحو كر زيد أسدا أي مشبها الأسد فيد وأسد جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم وإلى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق,وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم: لكن ليس مستحقا.

**تعريف الحال:**

قال ابن مالك**:والحال إن عرف لفظا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد**

مذهب جمهور النحويين أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم جاءوا الجماء الغفير,ومنه قول الشاعر:

**وأرسلها العراك ولم يذدها.... ولم يشفق على نغص الدخال**

الشاهد فيه: قوله " العراك " حيث وقع حالا مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة وإنما ساغ ذلك لانه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة,واجتهد وحدك وكلمته فاه إلى في فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة والتقدير جاءوا جميعا وأرسلها معتركة واجتهد منفردا وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب,وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا فمثال ما تضمن معنى الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشي، فـ"الراكب والماشي" حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول: جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب.

حق الحال: أن يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى, وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور,وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير,طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة,وذهب الكوفيون إلى أنَّهُ منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأويله بفعل من لفظ المصدر,والتقدير:في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع ببغت وينصبون به بغتة.

**الأسبوع الثاني عشر**:**تنكير صاحب الحال:**

حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور: منها: أن يتقدم الحال على النكرة نحو قولنا:( فيها قائما رجل)وكقول الشاعر وأنشده سيبويه:

**وبالجسم مني بينا لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد**

الشاهد فيه: قوله " بينا " حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله " شحوب " على ما هو مذهب سيبويه، كما قررناه في الاعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد,فـ"قائما": حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم.

وكقوله:

**وما لام نفسي مثلها لي لائم ... ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي**

الشاهد فيه: قوله " مثلها لي لائم " حيث جاءت الحال - وهي قوله " مثلها "، و" لي " - من النكرة - وهي قوله " لائم " - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

ومنها: أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا},وكقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبينة ... في قومه ألف عام غير خمسينا

الشاهد فيه: قوله " مشحونا " حيث وقع حالا من النكرة، وهي قوله " فلك " والذي سوغ مجئ الحال من النكرة أنها وصفت بقوله " ماخر " فقربت من المعرفة.

ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى:( في أربعة أيام سواء للسائلين).

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله:

**ما حم من موت حمى واقيا ... ولا ترى من أحد باقيا**

الشاهد فيه: قوله " واقيا " و" باقيا " حيث وقع كل منهما حالا من النكرة، وهي " حمى " بالنسبة ل " واقيا " و" أحد " بالنسبة ل " باقيا " والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.ومنه: قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} فـ "لها كتاب" جملة في موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود إلا مانع من ذلك إذ لا يعترض بإلا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

**يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في إبعادها الأملا**

الشاهد فيه: قوله " باقيا " حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله " عيش " والذي سوغ مجئ الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الانكاري الذي يؤدي معنى النفي.

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقول قطري بن الفجاءة:

**لا يركنن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفا لحمام**

الشاهد فيه: قوله " متخوفا " حيث وقع حالا من النكرة التي هي قوله " أحد "، والذي سوغ مجئ الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله " أحد " فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

واحترز بقوله غالبا مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة رجل, وقولهم عليه مائة بيضا, وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث :(صلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما**).**

**الأسبوع الثالث عشر: تقديم الحال على صاحب الحال.**

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف (1) فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند,وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله:

**لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلي حبيبا إنها لحبيب**

فـ"هيمان وصاديا": حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء, الشاهد فيه: قوله " هيمان صاديا " حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى، وتقدما عليها , وقوله:

**فإن تك أذواد أصبن ونسوة ... فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال**

فـ"فرغا" حال من قتل,الشاهد فيه: قوله " فرغا " حيث وقع حالا من " قتل " المجرور بالباء وتقدم عليه.

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا.

**مجيء الحال من المضاف والمضاف اليه.**

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه (1) إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً} ومنه قول الشاعر:

**تقول ابنتى: إن انطلاقك واحدا ... إلى الروع يوما تاركي لا أباليا**

الشاهد فيه: قوله " واحدا " حيث وقع حالا من المضاف إليه - وهو الكاف في قوله " انطلاقك " - والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملا في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال لانه مصدر على ما علمت.

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً} ف إخوانا حال من الضمير المضاف إليه صدور والصدور جزء من المضاف إليه ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيم َحَنِيفاً}فـ"حنيفا" حال منإبراهيم والملة كالجزء من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفا لصح,فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه لم يجز أن يجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا للفارسي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فإن مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه.

**تقديم الحال على عامله:**

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة, فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل,فإن كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك إن كانالناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا.

**عدم تقدم جواز الحال على عامله المعنوي.**

والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد.

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: زيد قائما عندك والجار والمجرورنحو: سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ } في قراءة من كسر التاء وأجازه الأخفش قياسا.

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسألة وهي: ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا ف قائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد أحسن منه قائما قاعدا.

**الأسبوع الرابع عشر:تعدد الحال وصاحب الحال.**

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد, أو متعدد,فمثال الأول: جاء زيد راكبا ضاحكا ف راكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء.

ومثال الثاني: (لقيتُ هنداً مصعداً منحدرةً) فمصعداً حال من تاء الفاعل في الفعل لقيت, ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله:

**لقي ابني أخويه خائفا ... منجديه فأصابوا مغنما**

فـ"خائفا" حال من "ابني" و"منجديه" حال من أخويه والعامل فيهما لقي,الشاهد فيه: قوله " خائفا منجديه " فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الاولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه، فإن واحدا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين ففي قولك:( لقيت زيداً مصعداً منحدراُ) يكون مصعدا حالا من زيد ومنحدرا حالا من التاء.

**توكيد الحال:** قال ابن مالك:

**وعامل الحال بها قد أكدا ... في نحو: لا تعث في الأرض مفسدا**

تنقسم الحال إلى مؤكده وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين وغير المؤكدة ما سوى القسمين,فالقسم الأول: من المؤكدة ما أكدت عاملها وهي المراد بهذا البيت وهي كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الأكثر أو وافقه لفظا وهو دون الأول في الكثرة فمثال الأول لا تعث في الأرض مفسدا ومنه قوله تعالى: {ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ} وقوله تعالى:{وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} ومن الثاني قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} وقوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ} .

قال ابن مالك**:وإن تؤكد جملة فمضمر ... عاملها ولفظها يؤخر**

هذا هو القسم الثاني: من الحال المؤكدة وهي ما أكدت مضمون الجملة وشرط الجملة: أن تكون اسمية وجزآها معرفتان جامدان نحو زيد أخوك عطوفا وأنا زيد معروفا ومنه قوله:

**أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ... وهل بدارة با للناس من عار؟**

فـ "عطوفا ومعروفا" حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير في الأول أحقه عطوفا وفي الثاني أحق معروفا,ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك.

**مجيء الحال جملة:**

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولا بد فيها من رابط وهو في الحالية إما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع (2) إذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير إذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة,

الجملة الواقعة حالا: إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل لا تربط إلا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك,فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله:

**فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت وأرهنهم مالكا**

فـ"أصك، وأرهنهم" خبران لمبتدأ محذوف والتقدير وأنا أصك وأنا أرهنهم, الشاهد فيه: قوله " وأرهنهم " حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح، ولهذا قدرت جملة المضارع خبرا لمبتدأ محذوف.

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل إما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو بل لا تربط إلا بالضمير فقط , وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو,وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي,فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي وتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو وجاء زيد وقد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي ونحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه,ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو,وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ كقراءةابن ذكوان:(فاستقيما ولا تتبعان) بتخفيف النون والتقدير وأنتما لا تتبعان, فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف.

**الأسبوع الخامس عشر:حدف الحال جوازا أو وجوبا.**

يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا.

فمثال ما حذف جوازا أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ} التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبرنحو:ضربي زيدا قائما التقدير إذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر, ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار ف سافلا ف صاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوفوجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا هذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره

**التمييز**:تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا.

وهو: كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال نحو طاب زيد نفسا وعندي شبر أرضا. واحترز بقوله متضمن معنى من الحال فإنها متضمنة معنى في وقوله لبيان ما قبله احتراز مما تضمن معنى من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قائم فإن التقدير لا من رجل قائم,وقوله لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين إجمال ذات والمبين إجمال نسبة,فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو له شبر أرضا والمكيلات نحو له قفيز برا والموزونات نحو له منوان عسلا وتمرا والأعداد نحو عندي عشرون درهما وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون.

والمبين إجمال النسبة: هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله {اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَا} وغرست الأرض شجرا ومثله {وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا},فـ"نفسا" تمييز منقول من الفاعل والأصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والأصل غرست شجر الأرض فبين,نفسا الفاعل الذي تعلق به الفعل وبين شجرا المفعول الذي تعلق به الفعل والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله,قال ابن مالك:

**وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... أضفتها كـ "مد حنطة غذا**

**والنصب بعد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل "ملء الأرض ذهبا**

أشار بذي إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات, وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن فيجوز جر التمييز بعد هذه **,**فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ومنه قوله تعالى: {فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً} وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

قال ابن مالك"**والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ... مفضلا كـ "أنت أعلى منزلا**

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة,وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا ف منزلا ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك,ومثال ما ليس بفاعل في المعنى: زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة,فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا .

**وبعد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز كـ "أكرم بأبي بكر أبا"**

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: ما أحسن زيدا رجلاوأكرم بأبي بكر أبا ولله درك عالما وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما.قول الأعشى:

**بانت لتحزننا عفاره**...**ويا جارتا ما أنت جاره**

الشاهد فيه: قوله " جاره " حيث وقع تمييزا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: " ما أنت

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا مميزا لعدد فتقول:( عندي شبرٌ من أرضٍ, وقفيزٌ من برٍ ومنوانٌ من عسلٍ وتمرٍ), و(غرستُ الأرضَ من شجرٍ), ولا تقول: طابَ زيدٌ من نفسٍ ولا عندي عشرون من درهمٍ.

مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندي درهما عشرون.

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله:

**أتهجر ليلى بالفراق حبيبها؟ ... وما كان نفسا بالفراق تطيب**

الشاهد فيه: قوله " نفسا " فإنه تمييز، وعامله قوله " تطيب ".

وقوله:**ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا**

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك وجعله في هذا الكتاب قليلا. الشاهد فيه: قوله " شيبا " حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الالفية.

فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندي عشرون درهما,وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فلا يجوز تقديم "رجلا" على "كفى" وإن كانفعلا متصرفا لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا.

**محاضرات الفصل الثاني**

**الأسبوع الأول: حروف الجر.**

قال ابن مالك:

**هاك حروف الجر وهي من إلى ...حتى خلا حاشا عدا في عن على**

**مذ منذ رب اللام كي واو وتا ... والكاف والباء ولعل ومتى**

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر.

فأما كي فتكون حرف جر في موضعين:

أحدهما: إذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أي لمه فما استفهامية مجرورة بكى وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: جئت كي أكرم زيدا, فأكرم فعل مضارع منصوب بأن بعد كي وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بكى والتقدير جئت كي إكرام زيد أي لإكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله:

فقلت أدعُ أخرى وأرفع الصوتجهرة... لعل أبي المغوار منكِ قريبُ

وقوله **: لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا ... بشيءٍ أنَّ أمَّكم شريمُ**

فـ "أبي المغوار" والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم,فالشاهد فيه قوله:(لعل أبي) إذ استعمل لعل حرف على لغة بني عقيل,وكذلك الحال بالنسبة الى البيت الثاني إذ استعمل لعل حرف جر على لغة بني عقيل,وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الأولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها.

وأما متى, فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم: أخرجها متى كمِهِ, يريدون من كمه ومنه قوله:

**شربنَ بماءِ البحر ثمَّ ترفعتْ ... متى لججٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ**

الشاهد فيه قوله:(متى لجج)حيث استعمل متى حرف جر على لغة بني هذيل.

حرف الجر(لولا):

ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر لكن لا تجر إلا المضمر فتقول لولاي ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات ب لولا,وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لأتيتك,وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

**أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن**

الشاهد فيه قوله:(لولاك) حيث استعمل لولا حرف جر فالضمير الكاف في محل جر, **وقوله:**

**وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوى**

الشاهد فيه قوله:(لولاي) حيث استعمل لولا حرف جر,فالضمير ياء المتكلم في محل جر وهذا على رأي سيبويه.

حرف الجر(حتى),و(مذ,ومنذ).

من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول فلا تقول منذه ولا مذه,وكذا الباقي ولا تجر منذ ومذ من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان فإن كان الزمان حاضرا كانت بمعنى في نحو قولنا: ما رأيته منذ يومنا أي في يومنا, وإن كان الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو قولنا: ما رأيته مذ يومِ الجمعة, أي: من يوم الجمعة, وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب وهذا معنى قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له وقد شذَّ جرها للضمير كقوله:

**فلا والله لا يلفى أناس ... فتى حتاك يا ابن أبي زياد**

الشاهد فيه قوله:(حتاك) حيث استعمل حرف الجر (حتى) متصلا بالضمير وشاذ لايقاس في كلام العرب, ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل إبدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود {فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى عينٍ} .

وأما الواو فمختصة بالقسم, وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله ولا تجر التاء إلا لفظ الله فتقول تالله لأفعلن وقد سمع جرها رب مضافا إلى الكعبة قالوا ترب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله, وربَّ وسمع أيضا تالرحمن, وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجر رب إلا نكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله وبرب منكرا أي واخصص برب النكرة وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقوله:

202 - واهٍ رأبتُ وشيكاً صدعَ أعظمُهُ ... وربَّهُ عطباً أنقذتُ مِنْ عطبِهْ

الشاهد فيه قوله:(ربه) حيث استعمل حرف الجر ربَّ المختص بالدخول على النكرات متلصلا بالضمير,وهذا شاذ في كلام العرب,كما شذ جر الكاف له كقوله:

**خلى الذنابات شمالا كثبا ... وأم أوعال كها أو أقربا**

الشاهد فيه قوله:(كها) حيث ادخل حرف الجر الكاف على الضمير,وهذا شاذ في كلام العرب,ومثله قوله:

**ولا ترى بعلا ولا حلائلا ... كه ولا كهن إلا حاظلا**

وهذا معنى قوله: وما رووا البيت أي والذي روى من جر رب المضمر نحو ربه فتى قليل وكذلك جر الكاف المضمر نحو كها

**الأسبوع الثاني:معاني حرف الجر:(من).**

قال ابن مالك:

**بعض وبين وابتدىء في الأمكنة ... بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة**

**وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكرة ك ما لباغ من مفر**

تجيء من للتبعيض ولبيان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرا وفي الزمان قليلا وزائدة فمثالها للتبعيض قولك أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ} ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ} ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى} ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ} وقول الشاعر: **تخيرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليوم قد جربن كل التجارب**

ومثال الزائدة ما جاءني من أحد ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد,الشاهد فيه قوله:(من أزمان) حيث استعمل من لمعنى ابتداء الغاية في الزمان على رأي النحاة الكوفيين وابن مالك وهو الصواب

ومثال الزائدة كقولنا:( ما جاءني من أحدٍ) ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهى نحو قولنا:( لا تضرب من أحد), والاستفهام نحو قولنا:( هل جاءك من أحدٍ) ,ولا تزاد في الإيجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول:( جاءني من زيدٍ) خلافا للأخفش وجعل منه قوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}, وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد كان من مطر أي قد كان مطر.

قال ابن مالك في بيان معاني (حتى واللام والى):

**للانتهاء حتى ولام وإلى ... ومن وباء يفهمان بدلا**

يدل على انتهاء الغاية إلى وحتى واللام والأصل من هذه الثلاثة إلى فلذلك بحر الآخر وغيره نحو :( سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه) ولا تجر حتى إلا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر كقوله تعالى:{سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} ولا تجر غيرهما فلا تقول:( سرت البارحة حتى نصف الليل), واستعمال اللام للانتهاء قليل ومنه قوله تعالى:{كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمّىً} ويستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل: {أرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ} أي بدل الآخرة وقوله تعالى: {وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ} أي بدلكم وقول الشاعر:

**جارية لم تأكل المرققا ... ولم تذق من البقول الفستقا**

أي بدل البقول الشاهد فيه قوله:(من البقول الفستقا),حيث جاءت من بمعنى بدل,وتقدير الكلام: ترضى بدل القول الفستق.

ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث:( ما يسرني بها حمر النعم) أي بدلها وقول الشاعر:

**فليت لي بهم قوما إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانا وركبانا**

الشاهد فيه قوله:(بهم) اي:بدلهم,حيث استعمل الباء بمعنى بدل.

**الآسبوع الثالث: معاني اللام**

قال ابن مالك: **واللام للملك وشبهه وفي ... تعدية أيضا وتعليل قفى**

**وزيد والظرفية استبن ببا ... وفي وقد يبينان السببا**

تقدم أن اللام تكون للانتهاء, وذكر هنا أنها تكون للملك نحو {لَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ} ,والمال لزيد ولشبه الملك نحو: الجل للفرس والباب للدار وللتعدية نحو :وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى:{فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ} وللتعليل نحو جئتك لإكرامك وقوله:

**وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر**

الشاهد فيه قوله:(لتعروني لذكراك),واللام هنا بمعنى التعليل,وتقدير الكلام: بسبب ذكراك تعروني هزة.

وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ} وسماعا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن إلى آخره إلى معنى الباء وفي فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى: {وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ},أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى:{فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً} ومثال في للظرفية قولك: زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض".

**معاني الباء:**

قال ابن مالك:

**بالبا استعن وعد عوض ألصق ... ومثل مع ومن وعن بها انطق**

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا أنها تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى: {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ} وللتعويض نحو اشتريت الفرس بألف درهم ومنه قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ} وللإلصاق نحو مررت بزيد وبمعنى مع نحو بعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله:

**شربن بماء البحر**

أي: من ماء البحر وبمعنى عن نحو {سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ} أي: عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ} أي مصاحبا حمد ربك.

**الأسبوع الرابع :**

وقال ابن مالك في بيان معاني:(على,وعن).

**علي للاستعلاء ومعنى في وعن ... بعن تجاوزا عني من قد فطن**

**وقد تجيء موضع بعد وعلى ... كما على موضع من قد جعلا**

تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو قولنا:( زيد على السطح ),وبمعنى في نحو قوله تعالى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا} أي في حين غفلة ,وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو قولنا :( رميت السهم عن القوس) وبمعنى بعد نحو قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ} أي بعد طبق وبمعنى على نحو قوله:

**لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني**

أي لا أفضلت في حسب علي كما استعملت على بمعنى عن في قوله:

**إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها**

أي إذا رضيت عني.

وقال ابن مالك في بيان معاني الكاف:-

**شبه بكاف وبها التعليل قد ... يعني وزائدا لتوكيد ورد**

**تأتي الكاف للتشبيه كثيرا كقولك زيد كالأسد وقد تأتى**

للتعليل كقوله تعالى: {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} أي لهدايته إياكم, وتأتى زائدة للتوكيد وجعل منه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} أي مثله شيء ومما زيدت فيه قول رؤبة:

**لواحق الأقراب فيها كالمقق**

أي فيها المقق أي الطول ,وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط فقال كهين أي هينا.

وقال ابن مالك: **واستعمل اسما وكذا عن وعلى ... من أجل ذا عليهما من دخلا**

استعمل الكاف اسما قليلا كقوله:

**أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل**

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه ينهى والتقدير ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن واستعملت على وعن اسمين عند دخول من عليهما وتكون على بمعنى فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله:

**غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل**

أي غدت من فوقه وقوله:

**ولقد أراني للرماح دريثة ... من عن يميني تارة وأمامي**

أي من جانب يميني.

**وقال ابن مالك: ومذ ومنذ أسمان حيث رفعا ... أو أوليا** الفعل **كجئت مذ دعا**

**وإن يجرا في مضى فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن**

تستعمل مذ ومنذ اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدهما فعل فمثال الأول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما ومثال الثاني: جئت مذ دعا فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر بمعنى من إن كان المجرور ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة وبمعنى في إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا.

وقال ابن مالك" في بيان زيادة(ما) بعد حروف الجر.

**وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم يعق عن عمل قد علما**

تزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقولهتعالى:{مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا} وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ} .

وزيد بعد رب والكاف فكف ... وقد تليهما وجر لم يكف

تزاد ما بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل كقوله:

**فإنَّ الحمرَ من شرِّ المطايا ... كما الحبطاتِ شرَّ بني تميم**

وقوله:

**ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بينهن المهار**

وقد تزاد بعدهما ولا تكفهما عن العمل وهو قليل كقوله:

**ماوى لا ربتما غارة ... شعواء كاللذعة بالميسم**

وقوله:

**وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مجروم عليه وجارم**

**وقال ابن مالك:**

**وحذفت رب فجرت بعد بل ... والفا وبعد الواو شاع ذا العمل**

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في رب بعد الواو وفيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلا فمثاله بعد الواو قوله:

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

ومثاله بعد الفاء قوله:

**فمثلك حبلى فد طرقت ومرضع ... فألهيتها عن ذي تمائم محول**

ومثاله بعد بل قوله:

**بل بلد ملء الفجاج قتمه ... لا يشترى كتانه وجهرمه**

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجر برب محذوفة من غير أن يتقدمها شيء كقوله:

**رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضى الحياة من جلله**

الجر بغير رب محذوفا على قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر:

**إذا قيل أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع**

أي أشارت إلى كليب وقوله:

**وكريمة من آل قيس ألفته ... حتى تبذخ فارتقى الأعلام**

أي فارتقى إلى الأعلام.

والمطرد كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالإضافة عند الزجاج فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

**الأسبوع الخامس: الإضافة:**

قال ابن مالك:

**نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف أحذف كطور سينا**

**والثاني أجرر وأنو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا**

**لما سوى ذينك وأخصص أولا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا**

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب وهي نون التثنية أو نون الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف إليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجار للمضاف إليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في وقيل هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى من أو في وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله: وانو من أو في إلى آخره وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير من أو في فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره وإلا فالإضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد والتقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبني ضرب اليوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى: {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} وقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}

فإن لم يتعين تقدير من أو في فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أي غلام لزيد ويد لعمرو وأشار بقوله واخصص أولا إلى آخره إلى إن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة فالمحضة هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وغير المحضة هي إضافة الوصف المذكور كما سنذكره بعد وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا على ما سنبين والمحضة ليست كذلك وتفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة نحو هذا غلام زيد.

قال ابن مالك: **وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعذل**

**كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل**

**وذي الإضافة اسمها لفظية ... وتلك محضة ومعنوية**

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه يفعل أي الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال فمثال اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا مضروب الأب وهذا مروع القلب ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الأمل فإن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالإضافة محضة كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس.

وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعذل إلى أن هذا القسم من الإضافة أعنى غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به النكرة,نحو قوله تعالى: {هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ} وإنما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية وأما القسم الأول فيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيدا ومعناهما متحد وإنما أضيف طلبا للخفة.

**الأسبوع السادس:**

**قال ابن مالك:**

**ووصل أل بذا الضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر**

**أو بالذي له أضيف الثاني ... كزيد الضارب رأس الجانى**

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما.

أما ما كانت إضافته غير محضة وهو المراد بقوله بذا المضاف أي بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ك الجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ك زيد الضارب رأس الجانى.

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان.

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضراب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة لمؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل.

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف إليه وهو المراد بقوله:

**وكونها في الوصف كاف إن وقع ... مثنى أو جمعا سبيله أتبع**

أي وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعا أتبع سبيل المثنى أي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم يغنى عن وجودها في المضاف إليه فتقول هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وتحذف النون للاضافة.

**قال ابن مالك:ولا يضاف اسم لما به أتحد ... معنى وأول موهما إذا ورد**

المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل قائم وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأن المراد بسعيد وكرز فيه واحد فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال جاءني مسمى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ك يوم الخميس.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الأولى والأصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والأولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف إليه وهو البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصار حبة الحمقاء وصلاة الأولى فلم يضف الموضوف إلى صفته بل إلى صفة غيره.

قال ابن مالك: **وربما أكسب ثان أولا ... تأنيثا أن كان لحذف موهلا**

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤمث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصح تأنيث بعض لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله:

**مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم**

فأنث المر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح.

وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} ف رحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هند إذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام.

**الأسبوع السابع:الأسماء الملازمة للاضافة.**

**قال ابن مالك:** **وبعض الأسماء يضاف أبدا ... وبعض ذا قد بأت لفظا مفردا**

من الأسماء ما يلزم الإضافة وهو قسمان:

أحدها: ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أي بلا إضافة وهو المراد بشطر البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته.

والثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ نحو كل وبعض وأي ويجوز أن يستعمل مفردا أي بلا إضافة وهو المراد بقوله وبعض ذا أي وبعض مالزم الإضافة معنى قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتي كل من القسمين.

قال ابن مالك: **وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع**

**كوحد لبى ودوالى سعدى ... وشذ إيلاء يدى للبى**

من اللازم للإضافة لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمر وهو المراد هنا نحو وحدك أي منفردا ولبيك أي إقامة على إجابتك بعد إقامة ودواليك أي إدالة بعد إدالة وسعد يك أي إسعادا بعد إسعاد وشذ إضافة لبى إلى ضمير الغيبة ومنه قوله:

**إنك لو دعوتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون**

لقلت لبيه لمن يدعوني.

وشذ إضافة لبى إلى الظاهر أنشد سيبويه:

**دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبى يدى مسور**

كذا ذكر المصنف ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في لبى وسعدى ومذهب سيبويه أن لبيك وما ذكر بعده مثنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأن تثنيته المقصود بها التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى: {يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ} أي مزدجرا وهو كليل ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط فتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير اثنين فقط وكذلك لبيك معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط وكذا باقي أخواته على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى وأن أصله لبى وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمر كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير في لديه وعليه,ورد عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كمالا تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد كذلك كان ينبغي أن يقال لبى زيد لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا:

فلبى يدى مسور

فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس.

قال ابن مالك:**وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ وإن ينون يحتمل**

**إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ ... أضف جوازا نحو حين جانبذ**

من الملازم للإضافة مالا يضاف إلا إلى الجملة وهو حيث وإذ وإذا فأما حيث فتضاف إلى الجملة الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس, وإلى الجملة الفعلية نحو اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله:

**أما ترى حيث سهيل طالعا ... نجما يضيء كالشهاب لامعا**

**الأسبوع الثامن :اضافة(إذ ,وإذا) الى الجمل:**

وأما إذ فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو جئتك إذ زيد قائم وإلى الجملة الفعلية نحو جئتك إذ قام زيد ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى التنوين عوضا عنها كقوله تعالى: {وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ} وهذا معنى قوله وإن ينون يحتمل إفراد إذ أي وإن ينون إذ يحتمل إفرادها أي عدم إضافتها لفظا لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف إليها.

وأما إذا فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو آتيك إذا قام زيد ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية فلا تقول آتيك إذا زيد قائم خلافا لقوم وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله وما كإذ معنى كإذ إلى أن ما كان مثل إذ في كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه إذ من الجملة وهي الجمل الاسمية والفعلية وذلك نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول: جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم كذلك الباقي وإنما قال المصنف أضف جوازا ليعلم أن هذا النوع أي ما كان مثل إذ في المعنى يضاف إلى ما يضاف إليه إذ وهو الجملة جوازا لا وجوبا فإن كان الظرف غير ماض أو محدودا لم يجر مجرى إذ بل يعامل غير الماضي وهو المستقبل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة الاسمية بل إلى الفعلية فتقول أجيئك حين يجيء زيد ولا يضاف المحدود إلى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف إلا إلى مفرد نحو شهر كذا وحول كذا.

قال ابن مالك: **وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا ... واختر بنا متلو فعل بنيا**

**وقبل فعل معرب أو مبتدا ... أعرب ومن بنى فلن يفندا**

تقدم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين:

أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزوما

والثاني: ما يضاف إليها جوازا وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء وقد روى بالبناء والإعراب قوله:

**على حين عاتبت المشيب على الصبا**

بفتح نون حين على البناء وكسرها على الأعراب وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء وهذا معنى قوله ومن بنى فلن يفندا أي فلن يغلط وقد قرئ في السبعة: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} بالرفع على الإعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة أسمية إلا الإعراب ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازا وأما ما يضاف إليها وجوبا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة كحيث وإذ وإذا

قال ابن مالك: **وألزموا إذا إضافة إلى ... جمل الأفعال كهن إذا اعتلى**

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره من أن إذا تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ولا تضاف إلى الجملة الاسمية خلافا للأخفش والكوفيين فلا تقول أجيئك إذا زيد قائم وأما أجيئك إذا زيد قام ف زيد مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعا على الابتداء هذا مذهب سيبويه وخالفه الأخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده.

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والأخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أجيئك إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والأخفش ويجوز أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش فقط.

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا ولا يضافان إلا إلى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ومنه قوله:

228 - إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل

وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف أفهم الاثنين بتفرق فإنه لا يضاف إليه كلا وكلتا فلا تقول كلا زيد وعمرو جاء وقد جاء شاذا كقوله: **كلا أخي وخليلي واجدي عضدا ... في النائبات وإلمام الملمات**

**الأسبوع التاسع:**اضافة (أيُّ).

قال ابن مالك: **ولا تضف لمفرد معرف ... أيا وإن كررتها فأضف**

**أو تنو الأجزا واخصصن بالمعرفة ... موصولة أيا وبالعكس الصفة**

**وإن تكن شرطا أو استفهاما ... فمطلقا كمل بها الكلاما**

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى أي ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت ومنه قوله:

**ألا تسألون الناس أيي وأيكم ... غداة التقينا كان خيرا وأكرما**

أو قصدت الأجزاء كقولك: أي زيد أحسن أي أي أجزاء زيد أحسن ولذلك يجاب بالأجزاء فيقال: عينه أو أنفه, وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام وأي تكون استفهامية وشرطية وصفة وموصولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة فتقول يعجبني أيهم قائم وذكر غيره أنها تضاف أيضا إلى نكرة ولكنه قليل نحو يعجبني أي رجلين قاما.

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة ولا تضاف إلا إلى نكرة نحو مررت برجل أي رجل ومررت بزيد أي فتى ومنه قوله:

**فأومأت إيماء خفيا لحبتر ... فلله عينا حبتر أيما فتى**

وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقا أي سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين إلا المفرد المعرفة فإنهما لا يضافان إليه إلا الاستفهامية فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن أيا إن كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للإضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أي رجل وبزيد أي فتى وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظا نحو أي رجل عندك وأي عندك وأي رجل تضرب أضرب وأيا تضرب أضرب ويعجبني أيهم عندك وأي عندك ونحو أي الرجلين تضرب أضرب وأي رجلين تضرب أضرب وأي الرجال تضرب أضرب وأي رجال تضرب أضرب وأي الرجلين عندك وأي الرجال عندك وأي رجل وأي رجلين وأي رجال.

من الأسماء الملازمة للإضافة لدن ومع.

فأما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الإخبار بها ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن وهو الكثير فيها ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن كقوله تعالى: {وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً} وقوله تعالى: {لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ} وقيس تعربها ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه لكنه أسكن الدال وأشمها الضم, قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله:

**تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير**

ويجز ما ولى لدن بالإضافة إلا غدوة فإنهم نصبوها بعد لدن كقوله:

**وما زال مهري مزجر الكلب منهم ... لدن غدوة حتى دنت لغروب**

وهي منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال ونصب غدوة بها عنهم ندر وقيل هي خبر لكان المحذوفة والتقدير لدن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر وهو القياس ونصبها نادر في القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للأصل فتقول لدن غدوة وعشية وعشية ذكر ذلك الأخفش وحكى الكوفيون الرفع في غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة.

وأما مع قاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحتها فتحة إعراب ومن العرب من يسكنهاومنه قوله:

**فريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما**

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك بل هو لغة ربيعه وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم هذا حكمها إن وليها متحرك أعني أنها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك.

**الأسبوع العاشر:**

قال ابن مالك: **واضمم بناء "غيرا" أن عدمت ما ... له أضيف ناويا ما عدما**

**قبل كغير بعد حسب أول ... ودون والجهات أيضا وعل**

**وأعربوا نصبا إذا ما نكرا ... قبلا وما من بعده قد ذكرا**

هذه الأسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد وحسب وأول ودون والجهات الست وهي أمامك وخلفك وفوقك وتحتك وبمينك وشمالك وعل لها أربعة أحوال تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظا نحو أصبت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ كقوله:

**ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف**

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ {لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} بجر قبل وبعد وتنوينهما وكقوله:

**فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... أكاد أغص بالماء الحميم**

هذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها:

أما الحالة الرابعة: التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه فإنها تبنى حينئذ على الضم نحو {لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} ، وقوله:

**أقبُ من تحتُ عريض من علِ**

وحكى أبو علي الفارسي أبدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنى والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف,إليه لفظا ومعنى وإعرابها إعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف إليه لفظا فقول المصنف واضمم بناء البيت إشارة إلى الحالة الرابعة وقوله ناويا ما عدما مراده أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظا.

وأشار بقوله وأعربوا نصبا إلى الحالة الثالثة وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه فإنها تكون حينئذ نكرة معربة وقوله نصبا معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار فإن دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين أعني الأولى والثانية لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الإعراب.

قال ابن مالك: **وسقوط التنوين كما تقدم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها.**

**وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الإعراب إذا ما حذفا**

يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه كقوله تعالى: {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ} أي حب العجل وكقوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} أي أمر ربك فحذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف إليه وهو العجل وربك بإعرابه.

**الأسبوع الحادي عشر:**

**قال ابن مالك: وربما جروا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما**

**لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلا لما عليه قد عطف**

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول الشاعر:

**أكل أمرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا**

والتقدير وكل نار فحذف كل وبقى المضاف إليه مجرورا كما كان

عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له كقوله تعالى: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ} في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به والأول أولى وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

قال ابن مالك:ويحذف الثاني فيبقى الأول ... كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى ... مثل الذي له أضفت الأولا

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه ومثله قوله:

**سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها**

التقدير سهلها وحرنها فحذف ما أضيف إليه سهل لدلالة ما أضيف إليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله:

**ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف**

فحذف ما أضيف إليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذا {فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} أي فلا خوف شيء عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف وهو يد والمضاف إليه الذي هو من قالها فصار قطع الله يد ورجل من قالها فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها ولا حذف في الكلام لا من الأول ولا من الثاني.

**الأسبوع الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف اليه.**

**قال ابن مالك:**

**فصل مضاف شبه فعل مانصب .. مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب**

**فصل يمين واضطرارا وجدا ... بأجنبي أو بنعت أو ندا**

أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف {فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ} بنصب وعد وجر رسل.

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله في حديث أبي الدرداء:(هل أنتم تاركو لي صاحبي), وهذا معنى قوله فصل مضاف إلى آخره وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي: (هذا غلام والله زيدٍ) ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل يمين وأشار بقوله واضطرارا وجدا إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الأجنبي قوله:

**كما خط الكتاب بكف يوما ... يهودي يقارب أو يزيل**

ففصل ب يوما بين كف ويهودي وهو أجنبي من كف لأنه معمول ل خط.

ومثال النعت قوله:

**نجوت وقد بل المرادي سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالب**

الأصل من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وقوله:

**ولئن حلفت على يديك لأحلفن ... بيمين أصدق من يمينك مقسم**

الأصل بيمين مقسم أصدق من يمينك.

ومثال النداء قوله**: وفاق كعب بجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة والخلد في سقر**

وقوله:

**كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام**

الأصل وفاق بجير يا كعب وكأن برذون زيد يا أبا عصام

**الأسبوع الثالث: المضاف الى ياء المتكلم.**

**قال ابن مالك:**

**آخر ما أضيف لليا أكسر إذا ... لم يك معتلا كرام وقذى**

**أويك كابنين وزيدين فذى ... جميعها اليا بعد فتحها احتذى**

**وتدغم اليا فيه والواو وإن ... ما قبل واو ضم فاكسره يهن**

**وألفا سلم وفي المقصور عن ... هذيل انقلابها ياء حسن**

يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر كالمفرد وجمعى التكسير الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح نحو غلامي وغلماني وفتياتي ودلوى وظبيي.

وإن كان معتلا فإما أن يكون مقصورا أو منقوصا فإن كان منقوصاأدغمت ياؤه في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول قاضي رفعا ونصبا وجرا وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامي وزيدي ومررت بغلامي وزيدي والأصل بغلامين لي وزيدين لي فحذفت النون واللام للاضافة ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاء زيدي كما تقول في حالة النصب والجر والأصل زيدوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدي وأما المثنى في حالة الرفع فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول عصى ومنه قوله:

**سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع**

فالحاصل أن ياء المتكلم تفتح مع المنقوص ك رامي والمقصور ك عصاى والمثنى ك غلاماي رفعا وغلامي نصبا وجرا وجمع المذكر السالم ك زيدي رفعا ونصبا وجرا وهذا معنى قوله فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى.

وأشار بقوله وتدغم إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في النقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تذغم في ياء المتكلم وأشار بقوله وإن ما قبل واوضم إلى أن ما قبل واو الجمع إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لنسلم الياء فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول مصطفى,وأشار بقوله وألفا سلم إلى أن ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم نحو غلاماي وعصاى وأشار بقوله وفي المقصور إلى أن هذيلا تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلاميّ وغلامي.